مفهوم مجالات الأطر النظرية للسياسات الإعلامية للقنوات الفضائية الحزبية العراقية

حيدر كاطع صيهود الساعدي
طالب دكتوراه، قسم إدارة الإعلام، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران
bmwsoomr6@gmail.com
د. هاتف بوررشيدي علي بيكلو
أستاذ مساعد، قسم إدارة الإعلام، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران
h.pourrashidi@urd.ac.ir

The concept of the theoretical frameworks of media policies for Iraqi partisan satellite channels

HAYDER GATEA SAIHOOD Al-SAEDI
PhD Student , Department of Media Management , University of Religions and Denominations , Qom , Iran
Dr. Hatef Pourrashidi Ali Biglo
Assistant Professor , Department of Media Management , University of Religions and Denominations , Qom , Iran

الملخص:-

يعـرف الإعـلام، بأنـه نشـر المعلومـات السـليمة والدقيقـة، بحيـث تـؤثر في النـاس تـأثيراً واعيـاً الهـدف منـه التنوير وتعريف الجماهير بالحقائق الواجبة لخدمة الحقيقة والمجتمع والأفراد.

وقيل، هو فن نقل المعلومات والأفكار والاتجاهات مـن طـرف إلى آخـر مـن خـلال عمليـة اجتماعيـة معقـدة، تنطوي على عملية تفاعل حيث تعتمد اعتماداً كاملاً على الاتصال الذي لا يحصل أي تفاعل اجتماعي بدونه أي لا يحصـل تـأثير متبـادل في السـلوك مـن خـلال الكـلام والإشارات، باعتبار أن موقف التفاعل الاجتماعي يتضمن منظومة تنظيم نفسي واجتماعي هي الأفراد والجماعات وعمليات معرفية متعددة كالإحساس والإدراك والتفكير، وما يترتب على هذه العمليات من تغيرات في سلوك الفرد أو الجماعة.

في هذه الدراسة،أستنتجنا أن هناك تطابقاً ضمنياً بين مفهومي الأعلام والاتصال يتضح من كون الإعلام نشاطاً إعلامياً تنسحب عليه كافة مقومات النشاط الإتصالي ومكوناته الأساسية، وهي مصدر المعلومات والرسائل الإعلامية والوسائل الإعلامية التي تنقل هذه الرسائل إلى جمهور المتلقين والمستقبلين للمادة الإعلامية، وترجع الأثر الإعلامي.

واستنتجنا أن السياسة الإعلامية تنبع من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بها، ولا يمكن إدراكها إلا من خلال معرفة السياق العام لهذه الحقائق والبيئة التي تحيط بها.

وتحرص أغلب الحكومات رغم اختلاف سياساتها على فرض سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على وسائلها الاعلامية، بسبب قوتها المؤثرة على الجمهور إلى جانب الوسائل الاخرى في الميدان السياسي مثل السلاح والمال.

الكلمات المفتاحية: الأطر النظرية، السياسات الإعلامية، القنوات الفضائية الحزبية، العراق، الأثر الإعلامي، الميدان السياسي.

Abstract:-

Media is defined as the dissemination of accurate and correct information, so that it affects people in a conscious way, the goal of which is enlightenment and informing the masses of the necessary facts to serve the truth, society and individuals.

It was said that it is the art of transferring information, ideas and trends from one party to another through a complex social process, which involves an interaction process as it depends entirely on communication without which no social interaction occurs, i.e. no mutual influence occurs in behavior through speech and signals, considering that the position of social interaction includes a psychological and social organization system that is individuals and groups and multiple cognitive processes such as feeling, perception and thinking, and the changes that result from these processes in the behavior of the individual or group.

In this study, we concluded that there is an implicit match between the concepts of media and communication, which is evident from the fact that media is a media activity that includes all the components and basic components of communication activity, which are the source of information and media messages and the media means that transmit these messages to the audience of recipients and receivers of the media material, and the media impact is due.

We concluded that media policy stems from the nature of its social, economic, cultural and political facts, and can only be understood through knowing the general context of these facts and the environment surrounding them.

Most governments, despite the differences in their policies, are keen to impose their direct or indirect control over their media, due to their influential power over the public, in addition to other means in the political field such as weapons and money.

Key words: Theoretical frameworks, media policies, partisan satellite channels, Iraq, media impact, political field.

مفهوم السياسة الإعلامية:

لأجل الوصول إلى تعريف واضح للسياسة الإعلامية لابد من توضيح ذلك التطابق الضمني لمفهومي الإعلام والاتصال لكونهما أكثر المصطلحات ذكراً في المصادر الإعلامية ووسائل الإعلام المختلفة، والذي يتبين من خلال التعاريف التي وضعت لكل منهما، الإعلام نشر المعلومات السليمة والدقيقة، بحيث تؤثر في الناس تأثيراً واعياً الهدف منه التنوير وتعريف الجماهير بالحقائق الواجبة لخدمة الحقيقة والمجتمع والأفراد(١).

ويرى آخرون الاتصال بأنه: فن نقل المعلومات والأفكار والاتجاهات من طرف إلى آخر من خلال عملية اجتماعية معقدة، تنطوي على عملية تفاعل حيث تعتمد اعتماداً كاملاً على الاتصال الذي لا يحصل أي تفاعل اجتماعي بدونه. أي لا يحصل تأثير متبادل في السلوك من خلال الكلام والإشارات، باعتبار أن موقف التفاعل الاجتماعي يتضمن منظومة تنظيم نفسي واجتماعي هي الأفراد والجماعات وعمليات معرفية متعددة كالإحساس والإدراك والتفكير، وما يترتب على هذه العمليات من تغيرات في سلوك الفرد أو الجماعة(٢).

إذن، نستنتج من هذين التعريفين أن هناك تطابقاً ضمنياً بين مفهومي الأعلام والاتصال يتضح من كون الإعلام نشاطاً إعلامياً تنسحب عليه كافة مقومات النشاط الإتصالي ومكوناته الأساسية، وهي مصدر المعلومات والرسائل الإعلامية والوسائل الإعلامية التي تنقل هذه الرسائل إلى جمهور المتلقين والمستقبلين للمادة الإعلامية، وترجع الأثر الإعلامي(٣).

وانطلاقاً من هذا التطابق، فقد وضع الباحثون تعاريف عدة للسياسة الإعلامية التي تعرف بأنها مجموع المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري والأجهزة الرئيسية للمعلومات من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار النموذج السياسي والاجتماعي الذي تأخذ به الدولة(٤).

ويعرفها آخرون بأنها: الممارسات الواعية والمدروسة، والسلوكيات الإعلامية في مجتمع ما والتي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإعلامية الفعلية من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانيات أو المصادر البشرية والطبيعية في المجتمع(٥).

من هذا نستنتج أن السياسة الإعلامية تنبع من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بها، ولا يمكن إدراكها إلا من خلال معرفة السياق العام لهذه الحقائق والبيئة التي تحيط بها.

وتحرص أغلب الحكومات رغم اختلاف سياساتها على فرض سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على وسائلها الاعلامية، بسبب قوتها المؤثرة على الجمهور إلى جانب الوسائل الاخرى في الميدان السياسي مثل السلاح والمال.

ومما يزيد من اهمية الاعلام في العمل السياسي ان اغلب السلطات لا تستطيع أن تعتمد على الوسائل القسرية وحدها مثل القوة العسكرية والاجهزة الامنية في تعزيز سلطتها، بل أصبحت الحكومات تعتمد على أساليب الاقناع والتأثير النفسي في الجمهور من خلال الأحزاب والجماعات السياسية عبر وسائل الاعلام.

واستناداً للعلاقة الجدلية بين الحكومة والأحزاب والجماعات السياسية والاعلام، ظهرت أسس ومبادئ السياسة الاعلامية(٦).

وهي تعني كذلك "مجموعة المبادئ والقواعد الاساسية والخطوط العريضة والتوجيهات والاساليب التي توضع لتوجيه وسائل الاعلام في الدولة "(٧).

النظريات المعتمدة في البحث:

أ. نظرية حارس البوابة «Gate Keeper»

قامت فلسفة نظرية حارس البوابة على أفكار عالم النفس النمساوي كيرت ليون عام ١٩٤٣، وجوهرها هو أن الرسالة الإعلامية في رحلتها من المصدر إلى المتلقي، أي من المرسل إلى المستقبل، تمر عبر محطات عدة تسمى كل واحدة منها بوابة وفيها حارس يحرس هذه البوابة أي له سلطة قرار المنع أو السماح أو التعديل أو الإضافة أو حذف ما يريد من مضمون الرسالة الإعلامية على وفق المعايير الآتية(٨):

- **معايير المجتمع وقيمه وتقاليده وثقافته.**
- **معايير ذاتية للقائم بالاتصال:** مثل التنشئة الاجتماعية، التعليم، الميول والاتجاهات، الانتماءات السياسية والأيديولوجية والجماعات المرجعية.

- **معايير مهنية:** تتعلق بسياسة المؤسسة أو الوسيلة الإعلامية أو مصادر الأخبار والمعلومات، أو علاقات العمل وضغوطه، أو مساحات النشر أو أوقات البث الإذاعي والتلفزيوني وما إلى ذلك من معايير تخص العمل الإعلامي.
- **معايير الجمهور:** أي ما يتعلق بأذواق الجمهور وتوقعاته وأهوائه وتفضيلاته.

وكلما ازدادت مراحل مرور الرسالة الإعلامية ازداد عدد البوابات التي تمر عبرها الرسالة وبالتالي تعرضها لتأثيرات قرارات هذه البوابات. أي بمعنى آخر أن الرسالة الأصلية كما أرسلها المصدر ليست هي الرسالة التي تصل إلى المتلقي النهائي لها بفعل تدخلات وتأثيرات البوابات(٩).

على سبيل المثال فإن البوابات في القنوات التلفازية تبدأ من المراسل في موقع الحدث ثم تصل إلى محرر الطاولة الذي يعيد صياغة الخبر ثم رئيس التحرير وسياسة الوسيلة ومعلومات وكالات الأنباء مروراً بالعوامل والضغوط السياسية والأيديولوجية وسلطة أصحاب القرار فضلاً عن ضغط الوقت، وسرعة بث الخبر... الخ.

وقد أفضت تطورات ثورة تقنيات الاتصال وشبكة الإنترنت وتطبيقاتها وما اتسمت به من سرعة وفورية إلى إضعاف نظرية حارس البوابة والتقليل من قدراتها ما أدى إلى أن آثار سلبية بعرض مقاطع ومواد إخبارية غير صالحة للبث بسبب مضامينها المخالفة لقواعد البث مثل مقاطع العنف والعدوانية والجريمة التي لا تتفق مع قيم المجتمع ومبادئه.

نقد نظرية حارس البوابة ورأي الباحث:

تعد نظرية حارس البوابة من الطروحات النظرية التي باتت قديمة نوعاً ما بعد الثورة الهائلة في تقنيات الاتصال خاصة في عصر شبكة الإنترنت وتطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي.

وهذه نظرية قد تتعارض مع خاصية الفورية والسرعة التي باتت تميز الرسائل الإعلامية، كما أن الرسالة الإعلامية لم تعد كالسابق ملك للعاملين في وسائل الإعلام بعد ظهور مفهوم المواطن الصحفي الذي أصبح إعلامياً فاعلاً ومشاركاً في صنع الرسالة الإعلامية.

كما أن النظرية لا تلتفت إلى دور الجمهور المتلقي بوصفه صانعاً للمحتوى الإعلامي.

ويرى الباحث أن نظرية حارس البوابة لم تعد تمتلك سوى قيمة تاريخية فقد تداعت أمام التطور الهائل للإعلام الرقمي الذي يوصف بإنه إعلام لحظوي أي وليد اللحظة.

ب. نظرية ترتيب الأولويات

ظهرت أول دراسة عن النظرية عام ١٩٧٢ قام بها كل من Show & Mcombs وقد أجريت بهدف معرفة مدى تأثير وسائل الإعلام على ترتيب الأولويات لدى الناخبين خلال حملة الرئاسة الأمريكية عام ١٩٦٨ وأثبتا عن طريقهما قدرة وسائل الإعلام على ترتيب أولويات واهتمامات الرأي العام، وأكدت الدراسة أن وسائل الإعلام هي المصدر الأول للمعلومات السياسية، وهي التي تستطيع أن تمد المتلقي بالحقائق والمتغيرات السياسية(١٠).

وقد أجريت عدة دراسات عن هذه النظرية وكان جوهر النتائج هو أن دور وسائل الإعلام كبير جداً في زيادة وعي الجمهور إزاء العديد من القضايا العامة وزيادة حجم المعلومات عن هذه القضايا التي يتم تزويد الجمهور بها.

في ضوء ذلك لم تعد الدراسات تنحى في ذلك منحى التركيز على الإقناع وتغيير الرأي والاتجاه، بل أصبحت وسائل الإعلام تهتم أكثر بدراسة تأثير الإعلام في وضع أجندة الجمهور(١١).

وبناءً على نتائج الدراسات ثبت وجود علاقة وثيقة بين جدول اهتمامات وسائل الإعلام وبين ترتيب اهتمامات الجمهور، ولابد من الإشارة إلى أن الجمهور يعرض نفسه لمصادر المعلومات التي يتعاطف معها أو يؤيدها(١٢).

ويرى باحثون أن بناء الأولويات يتم في ست مراحل هي(١٣):

١. تقوم وسائل الإعلام بتسليط الأضواء على بعض الأحداث وتجعلها بارزة.
٢. تحتاج بعض القضايا إلى قدر أكبر من التغطية لتثير الاهتمام.
٣. وضع القضايا التي تثير الاهتمام في إطارها الذي يضفي عليها المعنى ويسهل فهمها وإدراكها.
٤. اللغة المستخدمة في وسائل الإعلام تؤثر على مدركات الجمهور لأهمية القضية.

٥. تربط وسائل الإعلام بين الوقائع التي أصبحت تثير الاهتمام وبين بعض الرموز التي يسهل التعرف عليها على موقع الخارطة السياسية.

٦. بناء الأولويات (الأجندة) يتم بسرعة وبتزايد حين يتحدث أفراد موثوق بهم في قضية ما.

نقد نظرية ترتيب الأولويات ورأي الباحث:

وجهت لهذه النظرية انتقادات عدة كان من أبرزها:

- إن وظيفة الأجندة هي نتيجة محتملة وليست مؤكدة.
- من غير الواضح إن كانت التأثيرات ناجمة عن أجندات وسائل الإعلام أو عن طريق الاتصال الشخصي.
- هناك شكوك حول جدوى الاعتماد على نتائج تحليل المضمون لإعطاء مؤشرات لتأثير أجندة وسائل الإعلام.
- تثار تساؤلات عن البداية وما إذا كانت بواسطة وسائل الإعلام أن بداية من حاجات الجمهور واهتماماته أو بتأثير من قادة الرأي العام.

ويرى الباحث ومن خلال الإطلاع على آراء الباحثين والتراث النظري أن هذه النظرية لها حدود، وهي غير مرتبطة بمداخل ونظريات أخرى، وهي ليست واضحة تماماً مثل النظريات الأخرى ومن الأفضل أن تعمل في إطار نظرية التعلم والتنشئة الاجتماعية.

ج. نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام

تهدف هذه النظرية إلى الكشف عن الأسباب التي تجعل وسائل الإعلام أحياناً ذات آثار قوية ومباشرة، وفي أحيان أخرى تكون لها تأثيرات غير مباشرة وضعيفة نوعاً ما. وتنظر نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام إلى المجتمع بوصفه تركيباً عضوياً، وهي تبحث في كيفية ارتباط أجزاء من النظم الاجتماعية صغيرة وكبيرة حيث يرتبط كل منها بالآخر، ثم تحاول تفسير سلوك الأجزاء فيما يتعلق بهذه العلاقات.

وكما يوحي اسم النظرية فإن العلاقات الرئيسة التي تحكمها هي علاقة الاعتماد بين

وسائل الإعلام والنظام الاجتماعي والجمهور، وقد تكون هذه العلاقات مع نظم وسائل الإعلام جميعاً، أو مع أحد أجزاءها مثل التلفزيون(١٤).

تقوم علاقات الاعتماد على وسائل الإعلام على ركيزتين أساسيتين هما(١٥):

١. **الأهداف:** لكي يحقق الأفراد والجماعات المختلفة أهدافهم الشخصية.

٢. **المصادر:** حيث يسعى الأفراد والجماعات نحو المصادر المختلفة التي تحقق أهدافهم.

وتعد وسائل الإعلام نظام معلومات يسعى إليه الأفراد والجماعات من أجل بلوغ أهدافهم.

وتتحكم وسائل الإعلام في ثلاثة مسارات للمعلومات هي(١٦): جمع المعلومات، تنسيق المعلومات، نشر المعلومات وتوزيعها على جمهور غير محدد.

يتمثل الفرض الرئيس لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام في أن الاعتماد على وسائل الإعلام يزيد القدرة على استقبال المعلومات المطلوبة من المصادر الشخصية مع مراعاة وفرة المعلومات المطلوبة وتقييمها ومقارنتها بالمصادر الشخصية لدى الجمهور، وكلما زادت المعلومات تعقيداً أزداد اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام خارج مجموعاتهم. وربطت النظرية بين هذا الغرض الرئيس وبعض المتغيرات منها: مرور المجتمع بحالة من عدم الاستقرار، ومدى قدرة النظام الاجتماعي على تلبية احتياجات الأفراد من المعلومات، وكذلك الاختلافات الفردية(١٧).

نقد نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ورأي الباحث:

وجهت نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام انتقادات عدة أبرزها:

- بالغت النظرية في تقييم اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام.
- ضخمت النظرية تأثيرات وسائل الإعلام خلال أوقات الأزمات.
- تجاهلت النظرية قنوات الاتصال الشخصي والجمعي مثل الجامعات والمنظمات والنوادي.

ويرى الباحث أن هذه الانتقادات لا تقلل من دور النظرية وشانها الكبير لاسيما في ظل ما يسمى بـ (المجتمع الإعلامي) واكتساح مواقع التواصل للمشهد الإعلامي المعاصر، ويمكن القول أن دور النظرية مازال فاعلاً لكن حصل تبدل في وسائل الإعلام وتعامل الجمهور معها.

د. نظرية الأطر الإعلامية

تقوم نظرية الأطر الإعلامية على فرضية مركزية مفادها أن الأحداث لا تنطوي على معنى محدد بحد ذاتها، وإنما تكتسب معناها عبر وضعها ضمن إطار محدد ينظمها ويكسبها اتساقاً من خلال التركيز على جوانب معينة وإهمال جوانب أخرى من الموضوع.

وقد وظف جوفمان (Goffman) وتوشمان (Tuchman) هذه النظرية كأسلوب لتحليل مضمون المواد الإعلامية عبر تجزئة الرسالة الإعلامية إلى أفكار بسيطة وثم تطبيقها على المضامين الإخبارية لوسائل الإعلام(١٨).

وظائف تحليل الإطار الإعلامي:

١. تحديد القضية.
٢. تشخيص أسباب المشكلة.
٣. وضع الأحكام الأخلاقية.
٤. اقتراح سبل المعالجة.

خصائص نظرية التأطير:

- تنظم الواقع اليومي بوصفها أدوات ووسائل عرض وأنظمة لإنتاج المعلومات.
- هي وسيلة لتشفير المعلومات وتفسيرها واسترجاعها بوصفها ووسائل لها قابلية الانتقال للأخرين.
- تشكيل مجالات لاختبار المعنى من أجل تشكيل الواقع.
- تساعد الجمهور في عملية التفسير لعدد غير محدد من الأحداث اليومية.

ويمكن تمييز نمطين للأطر الإعلامية هما:

١. **الإطار المحدود:** المرتبط بأحداث معينة ملموسة من خلال وقائع محددة حيث يرتكز هذا الإطار على شرح القضايا المثارة المرتبطة بالواقعة مثل حادث إرهابي معين.

٢. **الإطار العام:** يعالج هذا النمط القضايا المثارة في سياق عام يتسم بالعمومية حيث

يتم فيه إعادة الأسباب إلى متغيرات خارجية.

أدوات التأطير:

يقصد بأدوات التأطير الخيارات اللغوية والاقتباسات والمعلومات والعناوين الأساسية والفرعية والصور والتعليقات وشروحات ومقدمات الرسائل الإعلامية والمصادر المنتقاة والشعارات والجداول والإحصائيات والجمل الختامية والغرافيك كذلك تشمل الاستمالات العاطفية والعقلية والاستعارات والأمثلة التاريخية والتشبيهات والعبارات اللامحة، وهي تعمل بوصفها مؤشرات واضحة للأخبار الإعلامية.

وهناك من الباحثين من يضيف إليها إلى أدوات التنسيق عدد الكلمات والصور والتصميم وموقع الخبر(١٩).

تطبيقات النظرية:

طبقت نظرية الإطار الإعلامي في أبحاث الانتخابات والتصويت، واستخدمت كذلك في بيان العلاقات بين المتفاعلين في الاتصال الشخصي، وتحليل الموضوعات الإخبارية ودراسات الرأي العام.

هـ. نظرية تمثيل المعلومات

تميز نظرية تمثيل المعلومات بين مفهومين أساسيين هما:

١- فهم المعلومات.

٢- تذكر المعلومات.

تعد عملية تذكر المعلومات عملية مستقلة ومنفصلة عن فهم المعلومات، إلاّ أن الأفراد في بعض الأحيان يتذكرون معلومات رغم أنهم لا يفهمونها، وفي ذات الوقت يمكن لأفراد آخرين أن يفهموا أشياء لكن لا يمكن لهم أن يتذكروها بعد مرور مدة من الوقت.

إن عملية تذكر المعلومات تشمل على تخزين معلومات منتقاة ثم الوصول إليها واستعادتها، في حين أن عملية الفهم تعد تكاملاًبين المعلومات الجديدة والمعلومات المخزنة في الذاكرة(٢٠).

في ضوء ذلك يمكن القول أن التذكر يعتمد أساساً على تخزين بسيط للمعلومات، بينما يعتمد الفهم على تخزين أكثر تعقيداً، وهكذا تضاف إلى المعلومات الجديدة استنتاجات تقوم على المعرفة السابقة لدى الشخص.

وقد عقد العلماء مقارنات للتعامل مع المعلومات في الحاسب الإلكتروني والعقل الإنساني وافترضوا أن البشر يمارسون نشاطهم الإدراكي على أساس أنظمة تمثيل المعلومات التي تتضمن الذاكرة التي تحتوي على بناء للرموز وأنظمة استرجاع للمعلومات.

ويحدد علماء النفس نوعين من الذاكرة هما:

١. **ذاكرة قصيرة المدى:** وهي ذاكرة تخزين مؤقت للأحداث، إذ أن تخزين المعلومات في هذه الذاكرة متغير وغير ثابت لمدة طويلة.

٢. **ذاكرة طويلة المدى أو ذاكرة دلالية:** حيث يكون تخزين المعلومات في هذه الذاكرة كبيراً ومستمراً لمدة طويلة، ولا يكون التخزين هنا عشوائياً بل منتظماً على وفق مفاهيم وحقائق تربطها شبكة متعددة من العلاقات.

وعلى وفق هذه النظرية فإن استيعاب المعلومات الجديدة هي وظيفة المعلومات السابقة لدى الأفراد، فالمعلومات السابقة ضرورة لتفسير وتخزين المعلومات المنتقاة بطريقة ذات معنى، وهكذا كان فهم المعلومات بحاجة إلى وجود أساس معرفي سابق.

فروض النظرية:

- الذاكرة البشرية أنظمة معقدة وليس مجرد وسيط بين المنبهات والاستجابات.
- يقوم الأفراد بتمثيل المعلومات بشكل نشيط وإيجابي عبر اقتصاديات المعرفة والنماذج الذهنية التي تنتقي المعلومات وتسهل استرجاعها. أي أن التذكر نتاج مشترك للمعلومات المخزنة في الذاكرة ومعلومات البناء المعرفي القائم بالتذكر.
- يحصل فقدان للمعلومات داخل الذاكرة بسبب عدم القدرة على الاسترجاع وعدم استخدام مفاتيح الاسترجاع[٢١].

مجالات تطبيق السياسة الإعلامية:

يمكن ملاحظة تطبيقات السياسة الاعلامية بشكل واضح على المهنة الصحفية والمؤسسة الصحفية والمضمون، بشكل عام وفقاً لطبيعة واختلاف الأساليب المنظمة لحق مزاولة العمل الصحفي في النظم الإعلامية المختلفة وتبعاً لاختلاف الأيديولوجيات(٢٢).

إن اختلاف الأنظمة في العالم يحتم على الإعلام والقائمين عليه إتباع النظام الذي تسير عليه الدولة، فهنالك النظام الليبرالي الذي يسمح بموجبه إطلاق حق العمل الصحفي للمواطنين جميعاً، ولا يعني إطلاق مثل هذا الحق الابتعاد عن احترام دستور الدولة والمس بالحياة الشخصية للأفراد بحجة منح الحرية إلى أقصاها بل أن المؤسسات الصحفية تلزم العاملين فيها بشروط العمل الذي يُعد أحد أبواب السياسة الإعلامية الداخلية للمؤسسة. ومما يعزز ما ذهبنا أليه هو لجوء (لجنة شكاوى الصحافة في بريطانيا)(*) إلى إصدار ميثاق ومبادئ الممارسة الصحفية الصادر بمناسبة الضجة حول حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة(٢٣) بعد مقتل الأميرة ديانا والتي اتهمت الصحافة البريطانية من جرائها بانتهاك حرمة الحياة الخاصة ونشر الفضائح. ومن جانب آخر فأن هناك أنظمة تنحو منحاً اشتراكياً وتتبع المركزية في إدارة نظام الاتصال والإعلام فيه بحيث تشترط على من يريد ممارسة العمل الصحفي الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة، كما أن هناك أنظمة أخرى تأخذ بأسلوب القيد المسبق لدى الأجهزة الحكومية قبل مزاولة العمل الصحفي كما في دولة الإمارات العربية المتحدة(٢٤).

وفي ضوء ذلك يمكن ملاحظة انعكاسات السياسة الإعلامية في التصنيف الذي وضع من خلال أربعة نظريات ما تزال تحكم المسيرة الإعلامية بشكل عام، وهي:

أولاً: النظرية السلطوية(٢٥):-

تعتقد هذه النظرية أن الحقيقة ليست نتاج الجماهير لكنها نتاج قلة من البشر الذين هم في مركز يؤهلهم لإرشاد وتوجيه أتباعهم، وإن الحقيقة تتمركز قريباً من مصدر القوة - السلطة وإن الصحافة تؤدي وظيفتها من القمة إلى القاعدة، وتستخدم الصحافة لإعلام الشعب بأفكار الحكام التي يعرفوها ويساندوها.

والصحافة بحسب هذه النظرية مجبرة على مساندة أو تأييد السياسة الحكومية مع احتفاظ مصدر السلطة بحقه في التشريع وتغيير السياسة وحق الترخيص والرقابة.

ثانياً: النظرية الشيوعية - الشمولية[٢٦]:

الدولة بموجب هذه النظرية تمتلك وسائل الإعلام وتسيطر عليها من خلال الموارد، وينحصر دورها من خلال دعم الدولة لها وذلك بالمساعدة في تحقيق أهدافها، وهذه النظرية ترتكز على جانبين مهمين هما:

- الدور الإيجابي لوسائل الإعلام في التحريض على إنجازات الثورة العالمية وتوظفها لتحقيق أهدافها ودعم سياستها.
- احتكار الدولة لكل السبل للوصول إلى الجماهير.

ثالثاً: النظرية الليبرالية

ظهرت هذه النظرية في القرن السادس عشر وتطورت في القرن الثامن عشر عندما وجدت المبادئ التحررية طريقها داخل إطار دستور الدولة.. وتقوم النظرية الليبرالية لوسائل الإعلام على أساسيات الفلسفة الليبرالية التي ترى أن الإنسان حيوان عاقل وكائن مفكر باستطاعته تنظيم الحياة من حوله[٢٧]، وقد طرحت هذه النظرية شعارين هما:

- عملية التصحيح الذاتي.
- السوق الحر للأفكار.

أي إطلاق مبدأ الحرية الذي يكفل للإنسان حرية التفكير وحرية الاختيار وإنها تطرح ملكية وسائل الإعلام بوصفها مشروعات خاصة يتنافس الأفراد في إطار السوق الحر للأفكار وكذلك الاقتصاد.

ومن عيوب هذه النظرية فشلها بتزويد معايير ثابتة تحكم سير الإعلام يوماً بيوم مما يوفر التمييز بين الحرية والإساءة في استخدام الحرية، كما أنها غامضة وغير متماسكة[٢٨].

رابعاً: نظرية المسؤولية الاجتماعية.

تعتقد هذه النظرية التي ظهرت في القرن العشرين أن الصحافة لها الحق في انتقاد

الحكومة والمؤسسات، ولكن عليها أيضاً مسؤوليات أساسية معينة للحفاظ على استقرار المجتمع، وتقع في ست وظائف هي[٢٩]:

- خدمة النظام السياسي بتوفير المعلومات والمناقشات والمناظرات عن المسائل العامة.
- تنوير الجمهور كي يستطيع أن يحكم نفسه.
- حراسة حقوق الأفراد وذلك بأن تعمل وسائل الاتصال كرقيب عمومي على الحكومة.
- خدمة النظام الاقتصادي عن طريق الإعلانات.
- توفير الترفية.
- المحافظة تمويلياً على اكتفائها الذاتي وذلك كي تتحرر من ضغوط المصالح الخاصة.

وتسعى نظرية المسؤولية الاجتماعية إلى الاحتفاظ بمبدأ الحرية الإعلامية وربط الصحافة بقضايا المجتمع من خلال إلزام الصحفيين بمسؤوليات أخلاقية تجاه المجتمع عن طريق مواثيق شرف تكفل التعبير الصادق عن الآراء، ونقل الأنباء والمعلومات ونشرها بموضوعية وبدون تحريف واتخاذها إجراءات لمنع التركيز والاحتكار في مجال الصحافة لضمان استمرار الصحافة في التعبير عن وجهات النظر المتباينة[٣٠].

المشاركة الديمقراطية:ـ

توجد هذه النظرية كتطبيق في المجتمعات الليبرالية المتقدمة، وقد برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية كاتجاه ايجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام، كما أنها نشأت كرد فعل على الطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة وكرد فعل مضاد المركزية وبيروقراطية المؤسسات الإعلامية التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية. ومن المبادئ الأساسية لنظرية المشاركة الديمقراطية أن للمواطن الفرد والجماعات الأقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها، ولهم الحق في أن تخدمهم وسائل الأعلام طبقاً لاحتياجاتهم التي يحددونها بأنفسهم. ولا يجب أن يكون تنظيم وسياسة ومحتوى الوسائل الإعلامية خاضعاً لسيطرة حكومية بيروقراطية أما الأركان الرئيسة التي تتضح بموجبها تطبيقات السياسة الإعلامية فأهمها **(المهنة)** التي يتفرع منها:

التنظيمات المهنية[٣١]:

تعد التنظيمات المهنية الجهة المعنية أساساً بتنظيم حقوق القائمين بالاتصال وحمايتهم، لأن هذه التنظيمات في مجالات الاتصال والإعلام هي أحد الأجهزة المشاركة في وضع السياسات الإعلامية في جوانبها المهنية والعملية وتجدد التزاماتهم المهنية ومسؤولياتهم وواجباتهم حيال المهنة وحيال المجتمع، ووضع قيمها ومواثيق الشرف المهنية ومراقبة تطبيقها، إلى جانب الإشراف على الممارسة المهنية نفسها ويتباين شكل هذه التنظيمات المهنية وطبيعتها تبعاً للأيديولوجية القائمة التي تسمح بـ/ أو تقوم هي بإنشاء التنظيم المهني.

ففي الدول الليبرالية يشترك أصحاب الصحف والقائمون بالاتصال على أساس تعاوني في تنظيم الممارسة المهنية في إطار نقابي.

وفي الدول الاشتراكية تضطلع هذه التنظيمات المهنية بمهام ومسؤوليات مكثفة، فقد تتولى هذه التنظيمات إدارة المؤسسات ومباشرة عمليات التدريب وإجراء البحوث.

أما الضمانات المهنية التي تسعى أليها هذه التنظيمات فتشمل حق الصحفي في الإطلاع على الحقائق، وعدم جواز الضغط عليه لإفشاء أي سر من أسرار المهنة وحريته في الاحتفاظ بسرية مصادره كلها، وعدم جواز اعتقاله أو حجزه أو توقيفه أو التحقيق معه بسبب المهنة إلا عن طريق السلطات القضائية غير الاستثنائية، وعلى نقابته أن تنيب أحد المحامين للدفاع عنه... الخ.

الخاتمة:

من ضمن هذه الدراسة،نرى أن مفهوم التأطير يكاد أن يكون قريباً من مفهوم أعداد الأجندة أو ترتيب الأولويات، لأن عملية التأطير تتضمن اختيار عناصر يتم التركيز عليها وجعلها موضع الاهتمام، إلا أنه يجب الإشارة إلى قضية مهمة هنا هي أن الإطار يؤثر على فهم وإدراك وتفسير المتلقي للرسالة الإعلامية مثلما يضيف معنى وتماسكاً في فهم القضايا موضع النقاش.

أما القضية الأخرى فهي أن التأطير ينبغي معه أن يكون لدى الإعلاميين أفكار مسبقة عن كيفية ترتيب عناصر الرسالة الإعلامية لضمان نجاح وصولها وتأثيرها في المتلقي.

وفي ضوء ذلك لابد من تقسيم الأطر إلى أطر خبرية وأطر فردية وتحديد موقع هذه

الأطر وطبيعتها هل هي مستقلة أو تابعة لعوامل أخرى.

وان تعد عملية تذكر المعلومات عملية مستقلة ومنفصلة عن فهم المعلومات، إلا أن الأفراد في بعض الأحيان يتذكرون معلومات رغم أنهم لا يفهمونها، وفي ذات الوقت يمكن لأفراد آخرين أن يفهموا أشياء لكن لا يمكن لهم أن يتذكروها بعد مرور مدة من الوقت.

إن عملية تذكر المعلومات تشمل على تخزين معلومات منتقاة ثم الوصول إليها واستعادتها، في حين أن عملية الفهم تعد تكاملاًبين المعلومات الجديدة والمعلومات المخزنة في الذاكرة.

في ضوء ذلك يمكن القول أن التذكر يعتمد أساساً على تخزين بسيط للمعلومات، بينما يعتمد الفهم على تخزين أكثر تعقيداً، وهكذا تضاف إلى المعلومات الجديدة استنتاجات تقوم على المعرفة السابقة لدى الشخص، وقد عقد العلماء مقارنات للتعامل مع المعلومات في الحاسب الإلكتروني والعقل الإنساني وافترضوا أن البشر يمارسون نشاطهم الإدراكي على أساس أنظمة تمثيل المعلومات التي تتضمن الذاكرة التي تحتوي على بناء للرموز وأنظمة استرجاع للمعلومات.

هوامش البحث

(١) د. حسن الحسن الإعلام والدولة، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٥.

(٢) د. هادي نعمان الهيتي، الاتصال الجماهيري في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، قسم الصحافة والنشر القاهرة، ١٩٨٠، ص ١.

(٣) د. سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٤، ص٢٢.

(٤) د. سعد لبيب دراسات في العمل التلفزيوني العربي، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، السلسلة الإعلامية (٤)، بغداد ١٩٨٤، ص ١١.

(٥) ليلى عبدالمجيد، سياسات الاتصال في العالم الثالث، القاهرة، الطباعي العربي للنشر، ١٩٩٦، ص٣.

(٦) د. سعد لبيب دراسات في العمل التلفزيوني العربي السلسلة الاعلامية (٤)، بغداد، مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، ١٨٨٤، ص ١١.

(٧) بركات عبد العزيز السياسة الاعلامية، "مجلة جهاز تلفزيون الخليج "، ع ١، ك٢/ ١٩٨٨، ص٣٨.

(٨) د. محمود حسن إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط١، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص٢٥٤.

(٩) د. محمود حسن إسماعيل، المرجع السابق، ص٢٥٦.
(١٠) عزيزة عبيد، الإعلام السياسي والرأي العام- دراسة في ترتيب الأولويات-، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص١٠٢.
(١١) عزيزة عبيد، الإعلام السياسي والرأي العام، مصدر سابق، ص١٠٠.
(١٢) ملفين ل. ديلفير وساندرا بول، روكتيش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة: كمال عبدالرؤوف، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٣٦٦.
(١٣) د. محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧، ص٢٨٠.
(١٤) مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلى حسين، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦، ص٢٣٢.
(١٥) ديفلير، ملفين وروكينش ساندرا بول، نظريات وسائل الإعلام، مصدر سابق، ص٢٢١.
(١٦) مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلى حسين، مصدر سابق، ص٣٣١.
(١٧) الكناني، محسن جلوب، دور القنوات الفضائية العراقية في تشكيل معارف الطلبة واتجاهاتهم نحو الإرهاب، مجلة الباحث الإعلامي، بغداد، العدد ١٩ شباط -آذار ٢٠١٣، ص١٥٨-١٥٩.
(١٨) مكاوي، حسن عماد وحسين، ليلى، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط١، ١٩٩٨، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص١٠٥.
(١٩) أبو إصبع، صالح، الاتصال الجماهيري، عمان: دار الشروق، ١٩٩٩، ص٥٤.
(٢٠) د. كمال الحاج، نظريات الإعلام والاتصال، دمشق، الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠٢٠، ص١٥٩.
(٢١) المرجع السابق، ص١٦٠.
(٢٢) د. راسم محمد الجمال الاتصال والإعمال في الوطن العربي، م. س. ذ، ص ٦٠.
(*) لجنة شكاوى الصحافة في بريطانيا: هي لجنة مستقلة غير حكومية درست ملف قضية مصرع الأميرة ديانا وأصدرت مدونة سلوك يسترشد بها الصحفيون في تعاملهم مع هذه القضايا.
(٢٣) مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، العدد ٨٩، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٢٩.
(٢٤) د. راسم محمد الجمال، م. س. ذ، ص ٦١.
(٢٥) د. صالح خليل أبو إصبع الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، م. س. ذ، ص٢٥٥ - ٢٥٦.
(٢٦) المصدر السابق، ص ٢٥٦.
(٢٧) جون ريتنر الاتصال الجماهيري، ترجمة عمر الخطيب، ط١، المؤسسة العربية للدراسات، ص٤٤٦.
(٢٨) صالح خليل أبو أصبع، الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة، م.س، ذ، ص ٢٥٦-٢٥٧.
(٢٩) المصدر السابق، ص ٢٥٧، وأنظر كذلك جون، ر، بيتنر، ص ٤٥٠.
(٣٠) د. حازم النعيمي، الحرية والصحافة في لبنان، ط ١، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٣.
(٣١) د. راسم جمال، م. س. ذ، ص ٦٢.

قائمة المصادر والمراجع

١. د. أبو إصبع، صالح خليل، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، م. س. ذ.
٢. د. أبو إصبع، صالح خليل، الاتصال الجماهيري، عمان: دار الشروق، ١٩٩٩.
٣. بركات عبد العزيز، السياسة الإعلامية، "مجلة جهاز تلفزيون الخليج "، ع ١، ك٢/ ١٩٨٨.
٤. جون ربيتنر، الاتصال الجماهيري، ترجمة عمر الخطيب، ط١، المؤسسة العربية للدراسات.
٥. د. حازم النعيمي، الحرية والصحافة في لبنان، ط ١، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩.
٦. د. حسن الحسن الإعلام والدولة، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥.
٧. د. راسم محمد الجمال الاتصال والإعمال في الوطن العربي، م. س. ذ.
٨. د. سعد لبيب، دراسات في العمل التلفزيوني العربي، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، السلسلة الإعلامية (٤)، بغداد ١٩٨٤.
٩. د. سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، عالم الكتب، القاهرة.
١٠. عزيزة عبيد، الإعلام السياسي والرأي العام - دراسة في ترتيب الأولويات-، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
١١. د. كمال الحاج، نظريات الإعلام والاتصال، دمشق، الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠٢٠.
١٢. الكناني، محسن جلوب، دور القنوات الفضائية العراقية في تشكيل معارف الطلبة واتجاهاتهم نحو الإرهاب، مجلة الباحث الإعلامي، بغداد، العدد ١٩ شباط - آذار ٢٠١٣.
١٣. ليلى عبدالمجيد، سياسات الاتصال في العالم الثالث، القاهرة، الطباعي العربي للنشر، ١٩٩٦.
١٤. مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، العدد ٨٩، القاهرة، ١٩٩٧.
١٥. د. محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧.
١٦. د. محمود حسن إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط١، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
١٧. مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلى حسين، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦.
١٨. ملفين ل. ديلفير وساندرا بول، روكتيش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة: كمال عبدالرؤوف، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
١٩. د. هادي نعمان الهيتي، الاتصال الجماهيري في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، قسم الصحافة والنشر القاهرة، ١٩٨٠.